«المدينة» تقدم قراءة متأنية في كلمة سمو الأمير عبدالله أمام القمة الخليجية..

«المواطن الخليجي الأول».. يحمل مطالب الشعب إلى القادة

سمو ولي العهد يقترح مهلة عام واحد للإنجاز

كتب المحرر السياسي :

لم يعد السؤال بعد نهاية الحرب الباردة هو من ..؟ يقود ماذا ؟ ! فقد اصبح الاقتصاد يقود كل شيء ، واصبحت معايير القوة غير تلك التي عرفها العالم على مدى قرون طويلة ...

وكانت نتائج الحرب الباردة هي اقوى وانصع دليل على تلك الحقيقة الجديدة ..فالذي انتصر في حرب القوى العضمى مسجلاً نهاية صراع دام اكثر من نصف قرن هو الاقتصاد الاقوى .وميدان المدفوعات الاكثر توازنا والعملة الأكثر رواجا والشركات الاكثر قدرة على الوصول للمستهلك والمختبرات الاكثر قدرة على اكتشاف احتياجات استهلاكيه جديده .....الخ

باختصار فقد انتصرت ترسانة الدولار النخمة بالنجاحات الاقتصادية على ترسانة الروبل الثقل بكل اعباء حماية الدولة له وخوفها منه وعليه .وحين بدا ان القلاع لحمايته قد تهاوت في الشرق امام اساليب التسويق والترويج والدعاية الغربية بدخول الجنرال «ماكدونالدز» الى ساحة بوشكين في موسكو. سمع العالم كله دوي الانهيارات على الجانب الشرقي منه، بدءاً بانهيار حائط برلين وانتهاء بسقوط كل الجدران من خلف وارسو الى الاتحاد السوفيتي الذي تبعثر كشظايا او كقطع لمنديو عبث بها طفل شرير.

الانهيار الكبير في الشرق كان في الأساس اقتصادياً ..فالذي انهار هو نموذج حياة كان يروج لفكرة الدولة الحاضنة تلك التي توفر الحليب للاطفال والكساء للاسرة ويتأكد عندما يجن الليل والبرد ان الجميع يحكمون الاغطية فوق الاجساد اتقاء لنوبات البرد.. هذه الدولة الحاضنة الحنون ماعادت تستطيع الاستمرار في اداء مسؤوليات الرعاية، بعد ماتحول المنتجون على ارضها الى كسالى ينتظرون منها ان تعد لهم لهم الحساء الساخن وشرائح البطاطا والمقانق..

اما الذي انتصر في الغرب فقد كان نموذج الدولة التي تتحصر مهمتها في حماية المبادرات الفردية وتهيئة الأجواء لمواطنيها للابداع والانتاج والتسويق؟؟ ..ودفع الضرائب.

الجدران التي انهارت في الشرق سرعت ايقاع التغيير في العالم كله حتى بات العالم بلا جدران تقريباً. سقطت كل اسوار الحماية من الغزو التجاري والفكري والمصرفي والقيمي ..الخ ويات على كل من يريد الاستمرار في عالم بلا جدران ان يتهيأ جيداً للتعايش مع حقائقه الجديدة وان يطور آليات مغايرة للحماية، لاتعتمد على الاسوار ولاترتكز على الدفع.

في النظام العالمي الجديد يتآكل المفهوم التقليدي للسيادة في مواجهة ثورة الالكترون التي جعلت من العالم كله قرية كونية، لكن مفهوماً جديداً للسيادة يحل محله..فالسيادة للاقوياء ..والاقوياء هم اصحاب العملة الاقوى.. والاقتصاد الاكثر قدرة على الانتاج والتصدير.. اما اصحاب الاقتصاد الاقوى فهم من يملكون المعرفة التقنية والبشر المؤهلين للابداع والانتاج وثراء الحضارة الانسانية.

كل هذه المعاني وسواها اختزلها سمو ولي العهد في كلمته الضافية أمام القمة التاسعة عشرة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي في ابوظبي امس الأول، وزاد سموه عليها بالتأكيد على قيمة الصراحة بالحقائق والمكاشفة بحجمها وطبيعة ما تواجهه دول المجلس من مشكلات، والاستعداد الشجاع للمواجهة مع الذات، وممارسة النقد الذاتي والبناء لتجربة التعاون الخليجي برمتها، وتجارب التنمية في مختلف دول المجلس.

التشخيص الدقيق للمازق الراهن الذي تواجهه دول مجلس التعاون هو كما قال سمو ولي العهد الأزمة الاقتصادية الحادة، اما السبب المباشر وراء الازمة فهو التدهور السريع في اسعار النفط والانخفاض الحاد في مداخيل دول المجلس نتيجة لذلك.

فقد بلغ مستوى الانخفاض في اسعار النفط حدا غير مسبوق ربما على مدى اكثر من ربع قرن، وبرغم الفارق الظاهر بين ما كان عليه سعر برميل النفط في عام ١٩٧٣ اذ بلغ حوالى ثلاثة دولارات للبرميل الواحد، وماهو عليه الان (اكثر من تسعة دولارات للبرميل) فالحقيقة هي ان اسعار النفط الان تكون (طبقا للقيمة السوقية للعملة) اقل مما كانت عليه في عام ١٩٧٣م (العام الذي شهد بدايات تصحيح اسعار النفط كسلعة استراتيجية).

المازق اذن «اقتصادي».. والسبب المباشر «نفطي» والحل اجراءات للمعالجة الجذرية.. هكذا يقول سمو الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في كلمة الملكة امام القمة الخليجية التاسعة عشرة في ابوظبي.

المعالجة الجذرية اللازمة تبدأ - كما يقول سموه - بابداء الشجاعة الكافية لتبني اية اجراءات تتطلبها المصلحة بما في ذلك مراجعة سلوكيات حقبة مضت، والاستعداد لمرحلة يتحمل فيها المواطن نصيبه من الاعباء.. وبكل وضوح وصراحة يقول سمو ولي العهد.. ان فترة الطفرة قد ذهبت ولن تعود، وعلينا جميعا ان نتعود على نمط مختلف من الحياة لا يقوم على الاعتماد الكامل على الدولة، بل يتحمل فيه كل فرد - الى جانب الدولة - دوره الايجابي الفاعل.

لم تكن فترة الطفرة هي مجرد تدفقات مالية كبيرة قد اتيح لكافة المواطنين الخليجيين ان ينالوا نصيبهم منها، ولم تكن فحسب هياكل اقتصادية واستهلاكية كبيرة ومشروعات عملاقة قامت على ارض دول المجلس مختزلة العمر الطبيعي للنمو بنجاح ومحققة اعلى معدلات التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين، لكنها ايضا كما افرزت منجزات على الارض.. تركت قيما سلوكية بات على الكافة مراجعتها واعادة النظر في جدواها في ضوء المتغيرات الاقتصادية الراهنة في العالم من حولنا. سلوكيات وقيم حقبة الطفرة النفطية كان بعضها ضروريا لابديل عنه في مرحلة يجرى خلالها بناء كل شيء فوق ارض الوطن، حيث لم يكن معقولا ان تستند عملية ارساء اسس اقتصاد عصري وبنية تحتية حديثة لقطاع خاص لم يكن قد نما بعد الى الحد الذي يسمح له بنقل التقنيات الحديثة، واستيعاب متطلبات النهوض لامة كانت تتطلع الى حرق المراحل وصولا الى مشارف عصر سبقها اليه كثيرون في العالم من حولها.

كان اللتزام الدولة بعملية التنمية خلال فترة الطفرة اذن مصدران رئيسيان هما:

الاول: ان مقتضيات بناء الدولة العصرية لا يمكن ان ينهض بها سوى مؤسسات الدولة بما تمتلكه من رؤية شاملة وخطة استراتيجية متكاملة للنهوض.

الثاني: ان امكانيات الدولة خلال فترة الطفرة قد هيأت فرصة تاريخية لا تبدو قابلة للتكرار من اجل فتح اضخم استثمارات في عملية بناء بنية تحتية عصرية في المملكة وسائر شقيقاتها في دول المجلس.

والان وبعد ان امكن - بحمدالله - الانتهاء من بناء وتطوير كافة مؤسسات الدولة ومرافقها وبنيتها التحتية العصرية، فان عملية صيانة وتطوير هذه البنى التحتية الهائلة ينبغي ان يتصدى لها القطاع الخاص وفق رؤية استراتيجية تستوعب ما يحدث في العالم من حولنا وتتجاوب معه بوعي.

كذلك فان تراجع مداخيل الدولة بسبب انهيار اسعار النفط يجعل من الضروري مراجعة قيم وسلوكيات الطفرة واعادة النظر في منهج القطاع الخاص بدول المجلس.

بكل الصراحة والوضوح يقول سمو ولي العهد: لقد ذهبت فترة الطفرة ولن تعود.. اي ان زمن التدفقات المالية «السهلة نسبيا» قد ولى، وان زمن الانفاق الترفي دون خوف مما قد يحمله الغد قد ولى هو ايضا وان سلوكيات فترة الطفرة تستحق منا وقفة على الذات من اجل ترشيد كل شيء بدءا بالبشر وانتهاء بالاستهلاك.

استيعاب التحولات المادية في حياة الشعوب اسهل بكثير من استيعاب التغيرات القيمية، لكن الاستيعاب الدقيق للاولى لا يمكن ان يكتمل بغير الاستيعاب التام للثانية، ولهذا تستحق دعوة سمو ولي العهد الى التعود على نمط مختلف من الحياة لا يقوم على الاعتماد الكامل على الدولة، هذه الدعوة تستحق وقفة تأمل طويلة، لان اجتياز المازق الاقتصادي الراهن يظل رهنا باستيعاب الكافة لها.

لقد كان دور الدولة إذن خلال فترة الطفرة اكبر كثيرا مما تستطيع أي دولة اخرى ان تحتمل، وأثقل مما يستطيع أي اقتصاد آخر ان ينهض به. أما وقد أنجزت الدولة مهمتها واوفت بالتزاماتها فقد آن الأوان ليضطلع المواطن بحصة في عملية النهوض والتنمية.

موجبات التغيير لا تتعلق فحسب بتراجع حاد في أسعار النفط بلغ حد الأزمة، وانعكس بالسلب على كافة قطاعات الاقتصاد الخليجي، لكنها أيضاً ذات صلة أكيدة بجهود المملكة وسائر دول المجلس للانخراط في الاقتصاد العالمي، حيث تقتضي متطلبات الانخراط ضمن منظمة التجارة العالمية ضوابطاً للنشاط الفردي في مجال الانتاج والاستهلاك من شأنها الحد كثيراً من دور الدولة الحاضنة، ذلك الدور الذي ازدهر خلال فترة الطفرة، فما تناله الصناعات الوطنية من إعفاءات وحماية في الداخل لن يكون مقبولاً وفق المعايير الدولية ولهذا فإن على رجال القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني للدول الخليجية الاستعداد سريعاً لاستيعاب متطلبات مرحلة الانخراط في الاقتصاد العالمي، ليخوضوا المنافسة على قدم المساواة على سائر المنافسين من مختلف أنحاء العالم في سوق باتت باتساع العالم كله.

وباستشراف رفيع المستوى ينبه سمو ولي العهد الى التأثيرات المزلزلة لتيار العولمة على الاقتصاد العالمي، محذراً من ان الاقتصاد الخليجي لا يمكن ان يظل بمنأى عن تأثيرات الاقتصاد العالمي بعد ان برهنت التجارب على ان اي هزة اقتصادية في اي مكان سيكون لها اثرها القوي في مكان آخر وهو ما اكدته الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي الآن بسبب انهيار اسواق المال في دول ما كان يسمى بـ" النمور الاسيوية" ولعلنا لا نذهب بعيداً اذا خلصنا الى ان هذا الانهيار الحاد لاقتصاديات النمور الآسيوية كان احد الأسباب الرئيسية والمباشرة للأزمة التي تجتازها اليوم الاقتصاديات النفطية، بعد ما تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب تراجع خطط طموحة للتنمية في كل من اندونيسيا وماليزيا، وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلاند والفلبين .. وحتى في اليابان التي كان الظن الغالب يستثنيها من تأثيرات مثل تلك الأزمات.

العولمة إذن ليست خياراً نملك ترف قبوله أو رفضه، فيما يعصف تياره بحواجز الحدود ويزيل كل العوائق والقيود أمام حركة البشر والأفكار ورؤوس الأموال والبضائع.

والإصرار على التصدي لتيار العولمة، يصبح بمثابة الاصرار على مناطحة الصخر، ولهذا ينبدى في كلمة سمو ولي العهد تقدير حكيم لتلك الحقائق، واستعداد حصيف للتعامل معها، مطالباً قادة دول مجلس التعاون الخليجي بتبني سياسة واضحة ثابتة تجاه هذا التيار (العولمة) تتجاوز موقف المتفرج الذي يكتفي بالتأييد أو بالشجب عن بُعد. ويعلن سموه من منبر القمة اننا نرحب بعولمة التجارة، وبعولمة الاستثمار، لكننا في الوقت نفسه، نرفض عولمة الفكر الفاسد، والانحراف الذي يتخفى تحت أسماء وشعارات براقة.

... في مواجهة المازق الاقتصادي، والتيار الجارف للعولمة بتأثيراته المرغوبة.. وغير المرغوبة ما السبيل لحماية الاقتصاد الخليجي وسط الغابة المتشابكة من الصالح الاقتصادية المتضاربة؟

السبيل كما يقول سمو ولي العهد هو «اقامة اقتصاد خليجي موحد يستطيع الصمود ومنافسة الكيانات الاقتصادية الكبرى.

ففي عصر لا مكان فيه للكيانات الشظايا، حيث تتكامل حتى الدول، واضخم الاقتصادات، وحيث تندمج اكبر المصارف واضخم شركات الطيران والسيارات في العالم. في مثل هذا العصر الذي يسعى فيه الاقتصاد الامريكي العملاق (هو اقتصاد لا مثيل له في كل التاريخ الانساني) إلى التكامل مع اقتصادات عملاقة اخرى في اليابان وكوريا والصين ودول النمور الآسيوية (اندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين) من خلال تجمع الباسفيكي (ايبك).. لا مكان لغير التكتلات الكبيرة والمؤثرة، ولا فرصة للبقاء لمن هم خارج هذه التكتلات، ولا إمكانية لتسوية المنازعات التجارية المتعلقة بالنفط ومشتقاته مع أوروبا وغيرها، دون تطوير آليات جماعية خليجية توفر مظلة حقيقية للمنتج الخليجي في الاسواق الخارجية. وتتيح انتقالاً ماموناً وسلساً للاموال والقوى العاملة والافكار والاستثمارات بين سائر دول المجلس.

اتحاد جمركي خلال عام وسوق خليجية في القمة المقبلة لنلحق بقطار العولمة قبل أن يدهمنا فوق قضبانه

هكذا تصبح أحلام الخليج حقائق.. وأمانيه وقائع يومية

تغير العالم.. وعلينا التجاوب معه قبل فوات الأوان

هموم الخليج لم يطرحها سمو ولي العهد فحسب من موقع القائد الذي يستشرف الاحداث ويقترح السياسات ويتبنى القرارات ويحسم القضايا، لكنه مسها واحس بها من موقع المواطن الخليجي الذي يعايش الواقع اليومي ويتفاعل معه بحس واع وبوعي محسوس..

تناول سمو ولي العهد لقضية السوق الخليجية المشتركة بدا أكثر تأثيراً حين ذكر أهل القمة بأن المواطن الخليجي يتساءل ومن حقه التساؤل.. عن السبب الذي يحول دون ظهور السوق الخليجية الموحدة..

نعم... لقد تأخر كثيراً حلم السوق الخليجية الموحدة، وبينما كان قطار العولمة يشق طريقه بلا توقف نحو عالم واحد وسوق واحدة، كانت مسيرة السوق الخليجية الموحدة تبدي بطئاً و تعثراً يخشى المخلصون معه أن يخوض الخليج سوقه المشتركة اضطراراً مع منظمة التجارة العالمية بعد أن فوت فرصة بنائها اختياراً في إطار مجلس التعاون الخليجي.

ولهذا يحذر سمو ولي العهد - بحس المواطن الخليجي الأول- من أن العالم لن ينتظرنا، والتغيرات الاقتصادية المتلاحقة لن تمهلنا. والتكتل والاندماج يسيران على قدم وساق في كل منطقة من مناطق العالم.

ايضاً وبحس مواطن خليجي طال انتظاره للحلم، ينطلق سمو ولي العهد من التحذير إلى الاقتراح العملي... يقول ما يقوله كل مواطن في الشارع الخليجي.. حددوا لنا برنامجا زمنياً لتحقيق الحلم.. بيرم موعداً مع الانجاز فيقول للقادة: اقترح عليكم وضع حد اقصى (زمني) لاستكمال الاتحاد الجمركي خلال عام واحد..ثم يضيف بلهجة من يستحث رفاق الرحلة على ان يغذوا السير "إن قراراً من مجلسكم الموقر بهذا الالتزام سوف يتيح لنا - بإذن الله وعونه - أن نشهد في لقائنا القادم مولد السوق الخليجية الموحدة".

سمو ولي العهد .. "المواطن الخليجي الأول" يحمل امنيات سائر مواطني الخليج إلى أهل القمة، يستحثهم لتحقيقها، ويستعرض امامهم مزايا الانجاز العاجل لها بعد طول انتظار، مؤكداً ان الحصول على معاملة عادلة من قبل شركائنا التجاريين لن يتحقق على النحو المأمول دون قيام السوق الخليجية المشتركة.

ثم ينتقل سموه الى المطالبة بموقف خليجي موحد وحازم ازاء شركاء تجاريين فتحنا اسواقنا امامهم، بلا رسوم عالية ولا ضرائب مرتفعة، لكنهم في المقابل لم يفتحوا اسواقهم امام المادة الحيوية التي يعتمد عليها الاقتصاد الخليجي كله وهي البترول. ويطالب سمو ولي العهد اشقاءه قادة دول مجلس التعاون الخليجي بموقف موحد ، يستهدف اعادة النظر في وضع البترول حتى لا ينفرد دون بقية السلع بمعاملة هي ابعد ما تكون عن منطق التجارة الحرة، داعياً الى تدارس مشترك وعميق لهذه القضية يخلص الى توصيات يجب ان تكون متاحة امام القمة المقبلة.

لم يكتف سمو ولي العهد بعرض مطالب ملحة للمواطن الخليجي على قادة القمة، وإنما طالب بتجاوب سريع وفعال مع تلك المطالب، ولم يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام زمن قد يفلت من بين أيدينا ما لم نلحق بركب العصر، وانما اقترح جدولاً زمنياً دقيقاً للانجاز.. تصبح بعده أحلام الخليج حقائق.. وأماني مواطنيه وقائع يومية.